

خلال اجتماع المجلس الوزاري لمجلس التعاون.. وزير الخارجية:

قوة مجلسنا تكمن في تماسك دوله ووحدة مواقفه

الترابط بين دولنا ليس رفاهية تنموية بل سياسة أمنية تجعل اقتصاداتنا عصية على الاستهداف



الأمين العام لمجلس التعاون: جهود مخلصه من البحرين لتعزيز تكامل مجلس التعاون

مختلف التحديات، وتوصيات اللجان الوزارية المتخصصة المتعلقة بالعمل الخليجي المشترك، والتقارير المرفوعة من الأمانة العامة حول أوجه التعاون الخليجي المشترك والشؤون السياسية.

وأطلع المجلس على تقرير بشأن سير العمل في مفاوضات اتفاقات التجارة الحرة بين مجلس التعاون والدول والمجموعات الدولية، وما تحقق من تطور ملموس في سير المفاوضات، والاجتماعات الوزارية المشتركة بين مجلس التعاون والدول الشقيقة والصديقة والشركاء الاستراتيجيين والتكتلات الدولية، والاجتماعات الوزارية المقرر عقدها مع الدول والتكتلات الدولية.

وناقش المجلس الوزاري مستجدات الأوضاع الإقليمية، والجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى خفض التصعيد والحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليمي، والمفاوضات الجارية لإعادة فتح مضيق هرمز أمام الملاحة البحرية وضمان أمن وسلامة السفن التجارية وفقاً لأحكام القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وترأس وفد مملكة البحرين في الاجتماع السفير الشيخ عبدالله بن علي آل خليفة مدير عام العلاقات الثنائية بوزارة الخارجية، بمشاركة السفير سعيد عبدالخالق سعيد رئيس قطاع التنسيق والمتابعة، والسفير نوار عبدالله المطوع القائم بأعمال رئيس قطاع شؤون مجلس التعاون.

المصير والمسؤولية المشتركة، وأن أمنها جزء لا يتجزأ من أمن دول المجلس، وتؤكد مساندتنا الكاملة للمملكة في إجراءاتها لحماية سيادتها وأراضيها ومواطنيها والمقيمين فيها، معرباً عن خالص العزاء والمواساة لأسر الشهداء وضحايا هذه الاعتداءات، سائلاً المولى عن وجل أن يتغمّد الشهداء والمتوفين بواسع رحمته، وأن يمن على المصابين بالشفاء العاجل.

وأشار الأمين العام إلى أنه لا يمكن إغفال ما تعرضت له دول مجلس التعاون من اعتداءات إيرانية متكررة، تمثل انتهاكاً صارخاً لسيادتها وسلامة أراضيها، وتهديداً مباشراً لأمنها واستقرارها، فضلاً عن الممارسات الإيرانية الخطرة والمستمرة التي تستهدف أمن وسلامة الملاحة البحرية في مضيق هرمز، ومحاولات توظيف هذا الأمر المائي الدولي الحيوي أداة للضغط والتهديد، بما يعرض حركة التجارة الدولية وإمدادات الطاقة العالمية لمخاطر جسيمة.

وفي جانب اتفاقيات التجارة الحرة، نوه إلى أنه تم التوقيع على البيان المشترك لإعلان نجاح اختتام مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين مجلس التعاون والمملكة المتحدة، الذي يعد نقلة نوعية في العلاقات بين الجانبين، بما يعود بالنفع على دولنا وشعوبنا.

وقد ناقش المجلس الوزاري الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، بما في ذلك المخرجات الاقتصادية والتنموية للقاء التشاوري للمجلس الأعلى لمجلس التعاون، وتعزيز العمل الخليجي المشترك لمواجهة

جزيل الشكر وعميق الامتنان لمقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المُعظم رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، لما يوليّه جلالته من رعاية واهتمام لمسيرة المجلس، وما تجسده توجيهاته من حرص على تعزيز التكامل بين دولنا، معرباً عن اعتزازه بما تبذله مملكة البحرين خلال رئاستها الدورة الحالية من جهود مخصصة لتعزيز تكامل مجلس التعاون، وتكثيف التنسيق والتشاور بين دوله، والدفع بأولويات العمل المشترك، بما يجسد حرص قيادتنا الحكيمة على ترسيخ مكانة مجلس التعاون، وضون مكتسباته، وتعزيز قدرته على التعامل مع التحديات وخدمة مصالح دوله وشعبه.

وقال الأمين العام إن الاعتداءات الآتمة التي ترتكبها مليشيا الحوثي الإرهابية ضد المملكة العربية السعودية تضعنا أمام سلوك إجرامي منعدم، لا يقيم وزناً لحرمة الدماء، ولا لسلامة المنشآت المدنية، ولا لعواقب التصعيد على أمن المنطقة واستقرارها، مجدداً الإدانة القاطعة لهذه الاعتداءات السافرة، رافضاً استمرار استفاد المظاهرات والمراقف المدنية ومنشآت الطاقة، وترويع السكان وتعرّيش المسافرين والعاملين للخطر، مضيفاً: نؤكد أن إصرار هذه الميليشيا على تكرار جرائمها يستلزم تحركاً دولياً مؤثراً يوقف اعتداءاتها، ويحاسب المسؤولين عنها، ويمنع تهديدها للأمن والاستقرار، وأن وقوف دول مجلس التعاون مع المملكة العربية السعودية هو موقف راسخ تحكمه وحدة

كما أعرب وزير الخارجية عن التقدير للمساعي الحميدة لسلطنة عُمان الشقيقة ودولة قطر الشقيقة في الوساطة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، استكمالاً للجهود الموفقة لجمهورية باكستان الإسلامية التي أسفرت عن مذكرة تفاهم إسلام آباد، وأسهمت في وقف العمليات العسكرية بين الطرفين، في المجلس بالتنسيق مع الأشقاء على حشد التأييد لاعتقاده.

وأضاف الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني أن مملكة البحرين، من خلال عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن، ومنذ اعتماد القرار رقم 2817 (2026) الذي تقدمت به المملكة نيابة عن دول المجلس والمملكة الأردنية الهاشمية، وحظي بدعم دولي غير مسبوق، أولت اهتماماً خاصاً بحرية الملاحة

في مضيق هرمز وباب المندب، باعتبارها ركيزة لاستقرار الاقتصاد العالمي وأمن الطاقة وسلاسل الإمداد والتجارة الدولية، ومسؤولية لا تخص منطلقنا فحسب، بل المجتمع الدولي بأسره.

وأعرب الوزير عن تجديد الإدانة للاعتداءات على السفن التجارية وناقلات النفط في مضيق هرمز والبحر الأحمر ومضيق باب المندب، ورفض أي محاولة لإخضاع حق المرور العابر لإن مسبق أو قيود مفروضة، تأكيداً لما نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وقرار مجلس الأمن رقم 2817 (2026)، وقرار مجلس حقوق الإنسان رقم 61/1 (2026)، داعين مجلس الأمن والمنظمة البحرية الدولية إلى الاضطلاع بمسؤولياتهما في صون سلامة الملاحة وحماية البحارة.

كما ألقى جاسم محمد البديوي الأمين العام لمجلس التعاون كلمة أعرب خلالها عن

ترأس الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماع المجلس في دورته (168)، الذي عُقد أمس بحضور وزراء الخارجية في دول المجلس، ومشاركة جاسم محمد البديوي الأمين العام لمجلس التعاون.

في المملكة العربية السعودية الشقيقة، بما فيها استهدافها المطارات المدنية والمنشآت الاقتصادية والحيوية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني، وتهديد خطير لسلامة الطيران المدني الدولي، وانتهاك صريح لاتفاقية شيكاغو وقرارات منظمة الطيران المدني الدولي (إيكاو)، مترجمين على الضحايا، متمنين للمصابين الشفاء العاجل.

وأعرب وزير الخارجية عن تضامن دول المجلس الكامل مع المملكة العربية السعودية الشقيقة، ودعمها التام لما تتخذه من إجراءات مشروعة لصون سيادتها وأمنها وحماية مواطنيها والمقيمين على أراضيها، وتأييدها لحقها الأصلي في الدفاع عن النفس وفقاً للمادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، انطلاقاً من أن

أمن المملكة جزء لا يتجزأ من أمن دول مجلس التعاون، والاعتداء على أي دولة عضو اعتداء عليها جميعاً، وفقاً لاتفاقية الدفاع المشترك.

وقال إننا ندعم مشروع القرار الذي تقدمت به المملكة العربية السعودية إلى مجلس الأمن، وستعمل مملكة البحرين من موقع عضويتها في المجلس بالتنسيق مع الأشقاء على حشد التأييد لاعتقاده.

وأضاف الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني أن مملكة البحرين، من خلال عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن، ومنذ اعتماد القرار رقم 2817 (2026) الذي تقدمت به المملكة نيابة عن دول المجلس والمملكة الأردنية الهاشمية، وحظي بدعم دولي غير مسبوق، أولت اهتماماً خاصاً بحرية الملاحة في مضيق هرمز وباب المندب، باعتبارها ركيزة لاستقرار الاقتصاد العالمي وأمن الطاقة وسلاسل الإمداد والتجارة الدولية، ومسؤولية لا تخص منطلقنا فحسب، بل المجتمع الدولي بأسره.

وأعرب الوزير عن تجديد الإدانة للاعتداءات على السفن التجارية وناقلات النفط في مضيق هرمز والبحر الأحمر ومضيق باب المندب، ورفض أي محاولة لإخضاع حق المرور العابر لإن مسبق أو قيود مفروضة، تأكيداً لما نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وقرار مجلس الأمن رقم 2817 (2026)، وقرار مجلس حقوق الإنسان رقم 61/1 (2026)، داعين مجلس الأمن والمنظمة البحرية الدولية إلى الاضطلاع بمسؤولياتهما في صون سلامة الملاحة وحماية البحارة.

وقد ألقى وزير الخارجية في بداية الاجتماع كلمة نقل فيها تحيات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المُعظم، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وتمنياتها لاجتماع المجلس التوفيق والنجاح، بما يدفع مسيرة مجلس التعاون إلى آفاق أرحب من التكامل والترابط، ويحقق تطلعات مواطنيه في الأمن والازدهار.

وقال وزير الخارجية إن الاجتماع ينعقد امتداداً لمسيرة خليجية راسخة، أرسى القادة المؤسسون دعائمها عام 1981م، إطاراً جامعاً يصون أمن دولنا ويؤمن مستقبل أجيالها، إيماناً بأن قوة مجلسنا تكمن في تماسك دوله ووحدة مواقفه.

وأضاف وزير الخارجية أن الفترة الماضية شهدت تحركاً عملياً لتنفيذ التوجيهات السامية الصادرة عن اللقاء التشاوري التاسع عشر لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، في جدة في 28 أبريل 2026م، شمل تسريع مشروع سكة الحديد الخليجية، وتعزيز الربط الكهربائي والمائي، ودراسة مشاريع نقل النفط والغاز والمخزون الاستراتيجي، وتوسيع التعاون في قطاعات الطاقة والأمن الغذائي والتجارة والصناعة والصحة، معرباً عن التقدير لما تحقق، والتطلع إلى تسريع التنفيذ، ليصبح التكامل الخليجي واقعاً ملمسه مواطنو دول المجلس في حياتهم وأمنهم، وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية.

وقال وزير الخارجية إنه كما يؤكد حضرة صاحب الجلالة الملك المُعظم فإن أمننا وازدهارنا هدف واحد لا يتجزأ؛ والترابط بين دولنا في الطاقة والنقل والغذاء والدواء ليس رفاهية تنموية، بل سياسة أمنية تجعل اقتصاداتنا عصية على الاستهداف، وتجعل مبدأ أن الاعتداء على إحدى دولنا اعتداء على الجميع حقيقة واقعة.

وأضاف الوزير أن هذا الاجتماع يأتي في ظل تطورات متسارعة تكشف تهديدات تفس أمتنا واستقرارنا، في مقدمتها استغلال نقاط الاختناق في ممراتنا البحرية، والاعتماد على الكوالة والأسلحة غير المتماثلة، معرباً عن إدانة دول المجلس واستنكارها الشديدين استمرار الاعتداءات الإرهابية الآتمة التي تشنها مليشيا الحوثي على الأعيان المدنية

في مؤتمر صحفي مشترك.. وزير الخارجية:

لا حوار مع إيران قبل الوقف الفوري للاعتداءات واحترام حرية الملاحة

وزير الخارجية الروسي يؤكد ضرورة التمسك بالاتفاق الأمريكي الإيراني لاستقرار المنطقة

أمين عام مجلس التعاون: تأجيل اجتماع خليجي روسي في موسكو بسبب الاعتداءات الإيرانية

وأشار الى أهمية إعادة حركة الملاحة في مضيق هرمز إلى ما كانت عليه قبل 28 فبراير، مشدداً على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للأزمة من خلال الحوار والتفاهات السياسية والدبلوماسية، مضيفاً أن المبادئ المتعلقة بالاحترام المتبادل وسيادة الدول وسلامة أراضيها وعدم استخدام القوة والتسوية السلمية للنزاعات تمثل أسساً ضرورية لتحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي.

وأشاد وزير الخارجية الروسي بتطور العلاقات الاقتصادية المشتركة مع دول مجلس التعاون الخليجي، لافتاً إلى أن حجم التبادل التجاري المشترك ارتفع بنسبة 44% خلال العام الماضي، ليصل إلى نحو 19 مليار دولار، مؤكداً وجود فرص واسعة لتعزيز التعاون في مجالات النقل والزراعة والتعليم والسياحة.

وأشار إلى أهمية تسريع تنفيذ خطة العمل المشتركة للفترة (2023-2028)، والاستفادة من اللجان الحكومية المشتركة، إلى جانب مواصلة التعاون في إطار «أوبك بلس» ومنتدى الدول المصدرة للغاز.

كما نوه بمستوى العلاقات الثنائية مع البحرين، لافتاً إلى تنامي التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين، ومشاركة البحرين في المنتديات الاقتصادية الروسية، في مقدمتها منتدى سانت بطرسبورغ الاقتصادي الدولي، فضلاً عن استمرار عمل اللجنة الحكومية المشتركة.

وتكشف عن التوجه لتنظيم أيام ثقافية بحرينية في روسيا خلال العام المقبل، بعد استضافة البحرين فعاليات المواسم الروسية، مؤكداً أن العلاقات الثنائية تشهد تطوراً متواصلاً في مختلف المجالات.

من جهته أشار جاسم البديوي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى أن الاعتداءات الإيرانية واعتداءات وكلائها على دول المجلس حالت دون عقد اجتماع في خليجي روسي كان مقرراً تنظيمه في العاصمة الروسية موسكو خلال العام الجاري، لبحث عدد من المشروعات والمقترحات المدرجة ضمن خطة العمل المشتركة بين الجانبين، لافتاً إلى أنه سيتم إعادة التنسيق مع الجانب الروسي لعقد الاجتماع خلال الفترة المقبلة، بما يسهم في تفعيل مجالات التعاون المتفق عليها في إطار خطة العمل المشتركة.

وأوضح البديوي أن خطة العمل المشتركة للفترة (2023-2028) تشمل مجالات الحوار السياسي والتجارة والاستثمار والطاقة والبيئة والصحة والثقافة والرياضة والتعليم والمعلومات والزراعة، لافتاً إلى أن الفرق الفنية المعنية من الجانبين تواصل التباحث بشأن آليات تفعيل هذه المجالات وتحقيق أقصى استفادة منها، مضيفاً أن هناك عدداً من المقترحات الاقتصادية والاستثمارية التي من شأنها تعزيز التعاون بين مجلس التعاون وروسيا الاتحادية.



○ خلال المؤتمر الصحفي .

المدنية، وأسفرت عن وفيات وإصابات وخسائر في الممتلكات.

ورحب بالبيان الرئاسي الذي اعتمدته مجلس الأمن بالتوافق يوم الخميس الماضي، الذي أدان الاعتداءات الحوثية المتواصلة والمتصاعدة على المملكة العربية السعودية، وأكد حقها في الدفاع عن نفسها وفق القانون الدولي، كما أدان الهجمات والتهديدات التي تستهدف الملاحة التجارية في البحر الأحمر وباب المندب، وشدد على التنفيذ الكامل لحظر الأسلحة بموجب القرار 2216.

وأعرب عن تقديره لإسهام أعضاء مجلس الأمن، من بينها روسيا الاتحادية، في التوصل إلى هذا الموقف الدولي الموحد، مؤكداً حرص الجانبين الخليجي والروسي على المحافظة على الأمن والاستقرار الإقليمي وحماية خطوط الملاحة الدولية وإمدادات الطاقة والغذاء.

بدوره أكد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف ضرورة التمسك بالاتفاق الذي جرى بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في إطار ما يعرف بـ«إعلان إسلام آباد»، مشيراً الى ان هذا الإعلان يتضمن بنوداً من شأنها منع الانزلاق الى تجدد الصراع العسكري مرة أخرى في المنطقة، مرحباً بجهود الوساطة الإقليمية والدوليين، من بينها دول الخليج، الرامية إلى استقرار الأوضاع في المنطقة، مجدداً الدعوة إلى إنشاء منظومة شاملة للأمن الجماعي في منطقة الخليج.